المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 27-05-2006
الصفحـات : 9
العـــدد : 13851
المسلسل : 72

هيئة للتعليم العالي الأهلي وإشكالات أخرى..

د. مشاري عبدالله النعيم

لا نريد ان يكون التعليم الأهلي بديلا للتعليم الحكومي ولا نريده ندا للتعليم الحكومي ولا نتمنى ان تتعامل وزارة التعليم العالي مع مؤسسات التعليم الأهلي على انها خارج «النطاق الأبوي» الذي تتعهد به الجامعات الحكومية

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 27-05-2006 العـــدد : 13851
الصفحـات : 9 المسلسل : 72

(١)

■ الإشكالات التي يعاني منها التعليم العالي الأهلي في بلادنا تتركز في تعقيدات الإجراءات التي تمارسها وزارة التعليم العالي والجهات الأخرى التي تضطر الجامعات والكليات الأهلية إلى التعامل معها، فأطرف ما سمعت هو أن على كل من يفكر ان يعمل مؤسسة تعليم أهلية عليه ان يحصل على التأشيرات من وزارة العمل التي بدورها تتعامل معه مثل اي مؤسسة تجارية وبالتأكيد تتوقع انه يطلب تأشيرات فوق حاجته فإذا طلب مئة تأشرة اعطي عشرا. اي ان الجامعة الأهلية في عرف وزارة العمل هي مثل محلات بيع البقالة والحلاقين والمطاعم (وهي كل خير). ودور وزارة التعليم العالي في هذا المجال هو أن تقدم الدعم المعنوي عن طريق تدعيم طلب المؤسسة التعليمية بخطاب (هذا إن فعلت). هذه المفارقة التي تبدو طبيعية عند البعض كون أن هذا هو «نظام الدولة» تعبر عن الاستسلام حتى من قبل الأكاديميين والنخب الثقافية لكل ماهو سلبي في انظمتنا وعدم مساءلته حتى، فقد كنت مشاركا في اللقاء التنسيقي الخامس للجامعات والكليات الأهلية الذي استضافته كلية دار الحكمة بجدة يوم الأربعاء الماضي وطرحت مشكلة تدخل وزارة العمل فرد البعض بأن هذا «نظام الدولة»، رغم اننا نعلم ان كل قانون ونظام يمكن مراجعته ونقده إذا كان تأثيره سلبيا كما أننا نعلم ان من وضع النظام يمكن تغييره إذا ما كان هناك مبرر لذلك ولا اعتقد ان الاستسلام لما هو موجود يمكن ان يساهم في الإصلاح وتغيير نظامنا الإداري الذي يحتاج إلى مراجعات تحرير خصوصا وأن توجه حكومتنا الرشيدة بقيادة الملك عبدالله حفظه الله تسعى إلى الإصلاح بشكل متزن فالقرارات الأخيرة والملاحقة من القيادة تؤكد أن هناك رغبة اكيدة في التغيير ويفترض من المتخصصين والمهتمين ان يسعوا إلى طرح قضاياهم بشفافية على القيادة حتى يكون التغيير في محله لأنه سوف يأتي من اهله.

(٢)

في هذا اللقاء كان هناك طرح لفكرة انشاء هيئة للتعليم العالي الأهلي في المملكة وهي فكرة رائعة بحق لأن الكثير من القضايا التي طرحت في اللقاء بحاجة إلى مؤسسة تتابعها وفريق عمل يسهر على تطوير التعليم الأهلي إلا ان البعض حاول وضع العراقيل امام انشاء هذه الهيئة ليس عن قصد بكل تأكيد. بل ربما لكونه مطلعا اكثر من غيره على التعقيدات البيروقراطية التي وضعتها الدولة امام انشاء الهيئات المهنية فهناك عدة لجان قبل ان يعرض الأمر على المقام السامي كل لجنة ينام فيها الموضوع دهرا وبعد أن يصل الأمر إلى القيادة قد يعاد مرة أخرى (لأنه عرض بشكل ناقص او غير واضح) ويظل عالقا لعدة سنوات. بينما وجود مثل هذه الهيئة أمر ضروري ومستعجل طالما أن التعليم العالي الأهلي في «فورته» وطالما ان وتيرته تتصاعد الأمر الذي يفرض وجود مؤسسة تمثله وتدافع عن مصالحه.

وقد اقترح البعض ان يكون هناك «جمعية خيرية» بدلا من «هيئة» كون ان نظام الجمعيات قد اقر أوانه في طور الاقرار (وقد وصى به مجلس الشورى)، والحقيقة انني لم استسغ فكرة ان يمثل التعليم الأهلي جمعية خيرية بينما يفترض ان يمثلها هيئة مهنية تستطيع مخاطبة الهيئات المماثلة في الخارج وتمثل جهازا فكريا وإداريا يشجع نمو وتطور التعليم الأهلي على المستوى الجامعي.

(٣)

لاحظت اثناء لقاء التعليم الأهلي ان اغلب المواضيع المطروحة ليس لها علاقة بتطوير التعليم فكلها مواضيع اجرائية وتنظيمية (حتى موضوع التأشيرات ووزارة العمل) ولم اتوقع ان يكون لقاء على مستوى مديري وعمداء الجامعات والكليات الأهلية مهتما بقضايا ثانوية بينما العوائق الرئيسة المتمثلة في تطوير التعليم نفسه لا تناقش ولا يهتم بها لقاء مثل هذا. ومع ذلك فإنني لا اوجه اللوم لأحد هنا بل انني ارأف بحال التعليم الأهلي كونه اشغل بالأمور الثانوية التي كان من المفترض ان لا يصرف فيها وقت. إذ يبدو لي ان اشغال المهتمين بالتعليم في امور لا تخص تطوير التعليم نفسه هدف بحد ذاته عند البعض لإثبات ان التعليم الأهلي لا يتفوق ولن يتفوق على التعليم الحكومي في يوم (لأن نفس هؤلاء لم يعطوا المهتمين بالتعليم الحكومي فرصة لتطوير الجامعات الحكومية بل كبلوهم بكل الاغلال التي تم اكتشافها، حتى تلك التي تم تجربه، منذ بدء الإنسانية)، والأمر واضح للعيان فمن يدير التعليم الأهلي هو الذي يدير التعليم الحكومي إلا ان نجاح التعليم الحكومي سوف يجير له (إذا كان من المهتمين اصلا) بينما نجاح التعليم الأهلي سيذهب إلى آخرين. ولا اريد ان اصور الأمر على ان هناك من يتعمد الفشل للتعليم الأهلي فقد كان ممثل وزارة التعليم العالي (الدكتور صالح النصار) في اقصى درجات التعاون وكان منفتحا على كل الآراء والمقترحات ويتمنى بصدق ان يحقق التعليم الأهلي نجاحات غير مسبوقة كي يكون مثالا يحتذى لتطوير التعليم العالي ككل، وهو امر يحسب للوزارة التي تتمنى ان تتدخل بشكل مباشر لتأسيس هيئة للتعليم العالي الأهلي تكون مستقلة ويتشكل مجلس ادارتها بالانتخاب (على غرار هيئة المهندسين ومجالس الغرف التجارية)، ولو فعلت الوزارة ذلك وبادرت بتبني الفكرة سيكون هذا فعلا معيارا لعصر «مبادرات، تغييرية تتمناه ويكل تأكيد تتوقعه منذ فترة طويلة.

(٤)

في اليوم التالي للقاء تقابلت في مقر اقامتنا في جدة بالدكتور الفاضل بن تريكة (وقد كان مديرا للتعليم العالي بتونس ويعمل حاليا وكيلا لكلية الباحة الأهلية للعلوم) ودار بيننا حوار طويل حول التعليم العالي في المملكة وتونس أكد لي فيه (دون مبالغة على حد تعبيره) ان بعض الكليات المغمورة في المملكة تملك امكانات اكبر من السوربون (وقد تعلم فيه) إلا ان المشكلة في عدم وجود منتج لهذه الإمكانات الكبيرة نتيجة لعدم التنسيق. والحقيقة أن فكرة انشاء هيئة للتعليم العالي الأهلي هي التي جعلتنا نتحدث في قضية التنسيق كون الإنجازات الكبيرة والتغييرية على وجه الخصوص لا يمكن أن تتحق دون «تنسيق» ودون وجود مؤسسات مهنية تنسيقية لن يتحقق اي تطوير، فمهما كانت المؤسسة التعليمية متطورة ولديها رغبة في تبني اساليب تعليمية مختلفة لن يجدي هذا طالما أن المناخ التعليمي والثقافي والإداري الذي تعمل فيه لا يحث على التطوير. لقد كان الحوار مع الدكتور (الفاضل) حول بعض التجارب الناجحة في التعليم مثمرا ومفيدا وقد فاجأني بقوله ان تونس تحتل المرتبة السابعة والعشرين عالميا في جودة التعليم وهي مرتبة مشرفة وقد تذكرت أنني قرأت منهجية التعليم الجديدة التي تبنتها تونس فقد ارسلتها لنا وزارة التعليم العالي قبل عدة اشهر وهي منهجية «تونسية مئة بالمئة» على حد قول (الفاضل) حاول فيها التونسيون وضع منهجية تناسب الحالة المحلية التونسية من خلال الاستفادة من كل التجارب العالمية في التعليم. لا انكر ابدا ما للتخطيط والتنسيق ووجود جهاز مفكر من دور اساسي في تغيير الواقع، أما الاستسلام وتبرير «انظمة الدولة» التي ربما كانت صالحة في وقت ما ولم تعد صالحة الآن، والتكيف مع الواقع بكل معطياته أو لنقل الاستسلام له لن يجدي نفعا في الوقت الحالي فقد «تضاعفت التحديات ولم تتضاعف الاستجابات».

(٥)

«حكاية، الإمكانات الكبيرة التي يملكها التعليم العالي عندنا ولا تنعكس على تطور التعليم (فنحن دائما في مرتبة متأخرة عالميا) تثير مكامن الغضب احيانا فما الذي ينقصنا؟ ولماذا نحن هكذا؟ لانستطيع تطوير اي شيء رغم ان كل الطرق مفتوحة امامنا؟ ولماذا نملك قدرا لايستهان به من «الثقافة التبريرية» التي تجعلنا «نقنن» الأخطاء ونتكيف معها، على انها «قدر» لا يمكن تغييره؟ حتى التعليم الأهلي (وهو تابع لمؤسسات خاصة تستطيع ان تفعل الكثير خارج بيروقراطية الحكومة) نجده يستجيب لثقافة التبرير والوقوع في «مستنقع» الأخطاء التاريخية التي جمدت التعليم وجعلته يتحرك حركة سلحفائية «غير ذكية» فقصة الأرنب والسلحفاة لا تنطبق هنا فليس كل حركة سلحفائية تعني أناة وتروياً كما انه لاينطبق المثل الإنجليزي هنا (ببطء ولكن اكيد) لكن البطء مع وجود هدف واضح وتغير محسوس يمكن قبوله خصوصا إذا ما كان المجتمع متطورا ولا يحتاج إلى نقلات كبيرة لوضعه في المسار الصحيح. وبصراحة عندما ذكرت مثال (السلحفاة والأرنب) تذكرت دراستي في المرحلة الابتدائية وكيف ان هذه القصة رسخت في ذهني اكثر من باقي القصص فقلت ربما لأننا علمنا على «عدم العجلة» في كل شيء حتى تلك التي تتطلب عجلة وسرعة بل وهروبا من المأزق. فنحن لانعرف كيف نوظف حتى «الحكم» في صالحنا أو

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 27-05-2006 العـــدد : 13851
الصفحـات : 9 المسلسل : 72

عادة ما نفسر تلك الحكم بشكل يبرر اسلوبنا في التعامل مع الحياة.

(٦)

يذكر الدكتور (التريكة) أن الطلاب في تونس يتعلمون حتى الصف التاسع (الثالث متوسط) باللغة العربية اما الفرنسية فلغة ثانية وبعد ذلك يتعلمون بالفرنسية والإنجليزية لغة ثالثة بعض العلوم الأساسية وتصبح العربية والإنجليزية ولغة رابعة اخرى يختارها الطالب، اي ان الطالب التونسي يجب ان يتعلم اربع لغات قبل الالتحاق **بالجامعة أما بالنسبة لنا فإن تعليم اللغة** الإنجليزية في المرحلة الابتدائية مرفوض واثيرت حوله إشكالات كبيرة (وانا بالتأكيد مع التعليم باللغة العربية وفي كافة العلوم والتخصصات). إن التعليم باللغات الأجنبية ليس مدعى للفخر إلا ان «التحرر العاطفي» عند اتخاذ القرار مسألة مهمة فالعالم يتكلم اللغة الإنجليزية ولا بأس ان نقوى تدريجيا وأن نضع آلية لتعريب التعليم وبالتالي تعريب الصناعة والثقافة والاقتصاد وبناء مجتمع عربي يعتمد على امكاناته الذاتية وتعامل مع الآخر الند للند. وفكرة «التنسيق» هنا اساسية فإذا كانت كل دولة عربية تضع كل المعوقات الممكنة وغير الممكنة امام تطوير وإنشاء مؤسسات وهيئات مهنية تنسيق قضايا الداخل فلن يكون في مقدورنا في يوم تطوير مؤسسات عربية تنسق وتضع برامج لها مفعولها التطويري.

(٧)

من الواضح ان التعليم الأهلي (وهو في طور التشكل فأقدم كلية او جامعة اهلية لم تتجاوز السبع سنوات) يحاول ان يتجاوز الأخطاء التي وقع فيها التعليم الحكومي ومن الواضح كذلك أن هناك من يحاول ان يجر التعليم الأهلي إلى «مستنقع البيروقراطية» على ان الوعي الذي يتمتع به المخلصون في هذا القطاع سوف يمكنهم (بإذن الله) من الافلات من الإشكالات التي لم يستطع التعليم الحكومي التخلص منه. فنحن لا نريد ان يكون التعليم الأهلي بديلا للتعليم الحكومي ولا نريده ندا للتعليم الحكومي ولا نتمنى ان تتعامل وزارة التعليم العالي مع مؤسسات التعليم الأهلي على انها خارج «النطاق الأبوي» الذي تتعهد به الجامعات الحكومية (فما شاهدته وسمعته في اللقاء التنسيقي هو ان مؤسسات التعليم الأهلي لا تتصور نفسها خارج الرعاية الأبوية لوزارة التعليم العالي فهي مازالت في مرحلة عدم الفطام). لذلك فاننا نتمنى من الوزارة ان تفكر مرة اخرى في تخصيص التعليم العالي وتعامل مؤسسات التعليم الأهلي مثل الجامعات الحكومية في الميزانيات بحيث يكون لكل طالب ميزانية ويتساوى في ذلك كل مؤسسات التعليم حكومية وأهلية وفي ذلك فليتنافس المتنافسون. لا انكر أن الموضوع شائك ويحتاج للكثير من التفاصيل لكن يظل الهدف هو «تحرير التعليم» وبناء المناخ الأكاديمي المستقل.